ورجحه ابن مالك بامور منها
ان اجتماع اسم الفاعل والظرف
قد ورد كقوله فانت لدي
محبوحة الهون كاين ولم يرد
اجتماع الفعل والظرف في كلام
يستشهد به ومنها ان الفعل
المقدر جملة باجماع واسم الفاعل
ليس بجملة والمفرد اصل وقد
امكن فلا عدول عنه ومنها
تعيينه اتفاقا بعد اما واذا
الفجائية لامتناع ايلايهما الفعل
واعلم

واعلم ان لفظ كاين المقدر ماخوذ
من كان التامة والا لزم ان الظرف
في موضع الخبر فيقدر له متعلق اخر
وهكذا الى ما لانهاية له او فعل نحو
استقر وهو اختيار البصريين
قال في المغني والحق عندي انه لا يترجح
تقدير احدهما بل بحسب المعنى ثم قال
فان جهلت المعنى فقدر الوصف
لانه صالح للازمنة كلها وان كان
حقيقة في الحال وظاهر كلامه ان
المتعلق لا يكون الا كونا مطلقا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)